الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٥
المعقودة في
٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة

الرئيس :	السيد بيريز بالون	(أوروغواي)
ثم :	الآنسة ديوب (نائبة الرئيس)	(السنغال)
ثم :	السيد بيريز بالون (الرئيس)	
ثم :	السيد غيريرو (نائب الرئيس)	(الفلبين)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza . وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/47/SR.5
30 October 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد لوسون (توغو) : قال إنه بالرغم من أن عملية إعادة تشكيل الهياكل السياسية والمؤسسية والاقتصادية التي تجرى حاليا في أوروبا الشرقية تستحق الترحيب، فإنها تساهم إلى حد كبير في تدهور حجم التجارة العالمية وانخفاض الانتاج العالمي من السلع والخدمات في عام ١٩٩١ . والانتفاضة التي حدثت في أوروبا الشرقية تهدد بتحويل التدفقات المالية عن البلدان النامية وتهميش مناطق معينة من العالم . وليس من الواضح بعد ما إذا كانت نهاية الحرب الباردة ستشكل عراقيل جديدة أمام الحوار بين الشمال والجنوب أم أنها ستكون أداة لتنشيطه .

٢ - وأشار إلى أن الوضع الاقتصادي في افريقيا ما زال يبعث على القلق . فبين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٩ انخفضت حصة افريقيا من الناتج القومي الإجمالي العالمي من ١,٩ في المائة إلى ١,٢ في المائة ، وانخفضت حصتها من التجارة العالمية من ٣,٨ في المائة إلى ١ في المائة . بالإضافة إلى ذلك ، تكبدت القارة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ من جراء تدهور أسعار السلع الأساسية خسارة تفوق ٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، ولا تزال آفاق افريقيا الطويلة الأجل قاتمة كما كانت عليه في السابق .

٣ - واصل بيانه قائلا إن الجهود المبذولة لإقامة نظام عالمي جديد ينبغي أن تقوم على أساس تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي . ويجب أن تندمج كافة المناطق ، بما في ذلك افريقيا ، اندماجا كاملا في الاقتصاد العالمي . وينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لإلغاء الديون العامة والخاصة ، أو الاعفاء من جزء كبير منها وخاصة ديون أقل البلدان نموا ، والسعي إلى إيجاد حلول دائمة تعزز القدرة على دفع الديون وتدعم النمو الاقتصادي . ومن المستصوب أيضا الدعوة ، في أسرع وقت ممكن إلى عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية .

٤ - وقال إن ركود أسعار السلع الأساسية أو انخفاضها ما زالا يحرمان البلدان النامية من الموارد المالية اللازمة لتخطيط التنمية وتمويلها . لهذا فمن الضروري الخروج بنتائج ناجحة من جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . وينبغي أن تجرى المفاوضات في جو من العدل والتضامن والتعاون من أجل تسهيل اتخاذ تدابير تؤمن القضاء التدريجي على الحمائية وخلق سوق عالمية تتسم بمزيد من الانفتاح والحرية وعدم التفرقة .

٥ - ومضى قائلا إن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وكذلك تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي ينبغي أن يقوم على احترام مبدأ المساواة السيادية بين الدول وامتيازات الجمعية العامة وتشجيع الحوار السياسي والاقتصادي وزيادة كفاءة المنظمة ، وخاصة في ضوء توسع

(السيد لوسون ، توغو)

نشاطاتها وازدياد حجم أعمالها . وأوضح أن وفد بلده لا يمكنه تأييد المقترح بإلغاء لجنتي الجمعية العامة الثانية والثالثة اللتين تمثلان محفلين هامين للتشاور والإرشاد السياسيين في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

٦ - واسترسل قائلا إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد أرسى قواعد متينة لاعتماد نهج أكثر تكاملا وحركية إزاء التنمية . وينبغي عند تنفيذ مقررات المؤتمر إعادة اهتمام خاص لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١ وإنشاء لجنة التفاوض الحكومية الدولية من أجل إبرام اتفاقية دولية بشأن التصحر واللجنة المعنية بالتنمية المستديمة .

٧ - وأردف قائلا إنه في ضوء عدم التقدم النسبي في الحوار بين الشمال والجنوب وبروز عالم أحادي القطب يهيمن عليه الشمال فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب النامية اساسي ويمكن استخدامه لتعزيز المركز التفاوضي لهذه البلدان . وينبغي اتخاذ إجراءات أكثر جرأة لتحقيق هدف الاستقلال الجماعي للبلدان النامية وخاصة في المجالات ذات الأولوية المحددة في تقرير لجنة الجنوب وينبغي تكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال استخدام كافة الآليات المالية المتاحة والقضاء التدريجي على أوجه التفاوت الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ومن خلال المشاريع التي تشجع التكامل الاقتصادي على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي .

٨ - واستطرد قائلا إن تزايد عدد البلدان الأقل نموا يفند مبدأ التضامن الدولي ويعد أحد الأمثلة الصارخة على فشل التعاون الاقتصادي الدولي . ومن شأن تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح اقل البلدان نموا أن يحسن الوضع الاقتصادي لتلك البلدان ويمهد السبيل لانضمامها إلى حضيرة الأمم المزدهرة .

٩ - وقال إن البعد الاجتماعي للتنمية واقع لا يمكن إنكاره . كما أن مشاركة الجماهير في صنع القرارات والإدارة على الصعيد الوطني وسيلة فعالة لضمان تحقيق التنمية المنسجمة والاستخدام الرشيد للموارد البشرية . وأضاف أن هذا الواقع الجديد ينطوي ضمنا على وجود علاقة ترابط حية بين التنمية واحترام حقوق الانسان وإقامة مؤسسات ديمقراطية .

١٠ - وأردف قائلا إن افريقيا اتخذت ، في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، خطوات حازمة لتعزيز التعاون الاقليمي ودون الاقليمي والتكامل الاقتصادي وتعجيل مسيرة الديمقراطية ودعم احترام حقوق الانسان وتنفيذ سياسات واستراتيجيات في قطاعي التنمية الزراعية والريفية تستهدف ضمان الاندماج الكامل للاقتصاد الريفي في الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن

(السيد لوسون ، توغو)

الغذائي وتعزيز الاكتفاء الذاتي الغذائي . وفي ضوء الفشل في تحقيق أهداف برنامج العمل يتعين على المجتمع الدولي أن يوفر لافريقيا المساعدة والدعم اللازمين كما يتعين عليه أن يجدد التزاماته بالبرنامج .

١١ - السيد أوزفالد (السويد) تحدث بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة فقال إن الأمم المتحدة فريدة من نوعها بين المؤسسات الدولية في تشجيعها للتقدم والاستقرار في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية . وأضاف أن من الضروري ، كجزء من عملية زيادة فعالية المنظمة وتأثيرها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المجالات ذات الصلة ، إرساء معالم أوضح للتوجيه في مجال للسياسة العامة وزيادة التنسيق في هذا المجال ، وتقسيم المسؤوليات بشكل أكثر وضوحا ووضع ترتيبات أفضل لتسيير الأداة التشغيلية للأمم المتحدة في تلك الميادين ، وخاصة في ضوء تزايد الاحتياجات والضغوط على الموارد المتاحة .

١٢ - وأضاف يقول إن المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية بين عزم المجتمع الدولي على معالجة المسائل المستعجلة والمعقدة والمترابطة . ومن شأن متابعة جدول أعمال القرن ٢١ ومقررات المؤتمر الحيوية الأخرى أن تبرهن على أن العمل المشترك داخل الأمم المتحدة قد يوفر الإجابة على التحديات الكبرى لمستقبل العالم . وتتحمل الجمعية العامة في دورتها الحالية مسؤولية هامة لبدء متابعة المؤتمر بطريقة بناءة وفعالة .

١٣ - واستطرد يقول إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يمكنه عن طريق إعادة تشكيل الآليات واستحداث آليات أكثر مرونة ، أن يؤدي دورا أكثر فعالية بوصفه محللا وبانيا لتوافق الآراء . وكجزء من عملية تنشيط الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، ينبغي التفكير في كيفية تجنب الازدواجية في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

١٤ - وقال إن التحضيرات للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية المزمع عقده في عام ١٩٩٤ جارية حاليا . وأضاف إنه يجب استغلال الوقت المتبقي قبل انعقاد المؤتمر بشكل بناء قدر الإمكان مع التركيز الخاص على المشاركة الشعبية والحوار الوطيد بين الزعماء الوطنيين وقواعدهم الانتخابية . وأردف قائلا إن هذه العمليات ستشكل في حد ذاتها مساهمة كبيرة في التقارير الوطنية . بالإضافة إلى ذلك يعد الالتزام على مستوى سياسي رفيع أمرا حيويا . فقضايا السكان تمثل قبل كل شيء بعدا من أبعاد التنمية

(السيد أوزفالد ، السويد)

ويجب التعامل معها على هذا الأساس . وتبرز تلك القضايا دور المرأة والنهوض بها في المجالات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية . ومضى قائلا إنه ينبغي في المؤتمر مناقشة الروابط الوثيقة بين البيئة والسكان وكذلك المسالة الأخلاقية المتمثلة في الاختيارات المتعلقة بالإنجاب . ومن الضروري للغاية أيضا أن تتوفر الموارد لمنظومة الأمم المتحدة من أجل التخطيط للمؤتمر .

١٥ - وأضاف يقول إن الجمعية العامة وافقت في قرارها ١٨٢/٤٦ على مبادئ وعلى مبادئ توجيهية هامة تهدف إلى تعزيز استجابة منظومة الأمم المتحدة للحالات الطارئة المعقدة . ويتعين على الجمعية العامة ، في دورتها الحالية أن تواصل تدعيم قدرة المنظمة في ذلك الميدان ، وخاصة في ضوء الحالات الطارئة المسجلة في عام ١٩٩٢ .

١٦ - واسترسل قائلا إن المساعدات الخارجية والاصلاح وإعادة تشكيل التعاون الدولي ليست ضمانات كافية للتنمية . ولا يمكن الوثوق بالنداءات الداعية إلى التضامن الدولي وتوزيع الثروة العالمية على نحو أكثر عدلا إلا إذا كانت قائمة على سياسات وطنية حصيفة . وجميع الحكومات مسؤولة عن جميع رعاياها وعن رفاهتهم كما أنها مسؤولة عن التنمية الاقتصادية لبلدانها .

١٧ - وواصل حديثه قائلا إن هناك توافقا متزايدا للآراء حول الأهمية السياسية والاقتصادية للاستثمار في الموارد البشرية والترابط بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية . فالبشر هدف التنمية وأداتها في نفس الوقت . وفي هذا السياق تشدد بلدان الشمال الأوروبي على الدور الحاسم ولكن مهمل في أكثر الأحيان ، الذي تؤديه المرأة .

١٨ - ومضى يقول إن استراتيجيات النمو لن تكون قابلة للبقاء إلا إذا صاحبها اهتمام واضح بحالات التفاوت الاجتماعي . فتخفيف وطأة الفقر واعتماد سياسات بيئية وسكانية متينة والاهتمام بالاحتياجات البشرية الأساسية تسير يدا بيد مع الحكم الوجيه بشكله العام والديمقراطية واحترام حقوق الانسان والوضوح وتحمل المسؤولية فضلا عن الحكومات المسؤولة تعد أساسية لضمان وجود مجتمعات أكثر عدلا ومساواة . وتساهم المنظمات الشعبية في كثير من البلدان النامية ، في نمو التعددية والديمقراطية . ويكتسي العمل المتفاني الطويل الأجل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية أهمية خاصة في هذا الصدد .

١٩ - وأردف قائلا إن المعونة الخارجية تمثل بالنسبة لأكثرية البلدان النامية أهم مصدر للتمويل الخارجي . لذلك ينبغي الزيادة في تدفقات المعونة وتركيزها على أفقر الدول . وأوضح أن بلدان الشمال

(السيد أوزفالد ، السويد)

الأوروبي حققت كمجموعة الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بل إن بعضها تجاوز بكثير تلك النسبة . وأضاف أن هذه الدول ترحب بالالتزامات التي تعهدت بها بعض الجهات المانحة الرئيسية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بتحقيق هدف ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ .

٢٠ - واسترسل قائلا إن البلدان النامية خسرت مبلغا كبيرا من دخل الصادرات بسبب العراقيل التي تقف في وجه التجارة في الأسواق الدولية . وإن زيادة فتح الأسواق أمام صادرات البلدان النامية سيمثل خطوة كبيرة في سبيل توفير موارد توجد حاجة ماسة إليها للتنمية ، في البلدان المتوسطة الدخل على الأقل . وفي هذا الصدد يكتسي اختتام جولة أوروغواي بسرعة ونجاح أهمية حاسمة .

٢١ - واستطرد يقول إن عبء الديون يمثل حاجزا رئيسيا آخر دون التنمية . وأضاف أنه بالاستناد إلى أحدث الأرقام المتوفرة فإن البلدان النامية كمجموعة مدينة للبلدان المتقدمة النمو والبنوك التجارية ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف بما مجموعه ٣٠٠ ١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . واختتم حديثه قائلا إن بلدان الشمال الأوروبي طالما حثت أعضاء نادي باريس على المساهمة بشكل فعال في التوصل إلى اتفاق عاجل بشأن زيادة التخفيف من ديون افقر البلدان وإنها سترحب بالتخفيف بما قد يصل إلى ٨٠ في المائة من الديون بالنسبة لأفقر البلدان الأكثر تضررا ، التي تلتزم بالتكيف والإصلاحات الهيكلية ، وذلك على أساس كل حالة على حدة .

٢٢ - السيد أتشاريا (نيبال) : قال إن بداية الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع لم تبشر بالخير . ففي السنوات الأولى من العقد الحالي ، هبط الانتاج العالمي بما يزيد عن نسبة ٢ في المائة ، ثم حدث هبوط حقيقي في الدخل لكل فرد في البلدان النامية . ويوضح بطء النمو في البلدان الصناعية ، والركود الفعلي الذي يشهده اقتصاد الولايات المتحدة ، والتحول الاقتصادي الصعب في بلدان وسط أوروبا وشرقيها والدول المستقلة حديثا التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي سابقا ، وركود النمو في البلدان النامية ان أحوال الاقتصاد العالمي ليست حسنة .

٢٣ - وأضاف قائلا إنه ترتبت على الكساد الذي تشهده البلدان المتقدمة النمو آثار مباشرة في أقل البلدان نموا . إذ انخفضت نسبة هو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا إلى زهاء ٢,٥ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ، مما اسفر عن هبوط معدلات النمو لكل فرد في كثير من أقل البلدان نموا . وفي حين تأثر بعض أقل البلدان نموا بدرجة خطيرة ، بسبب شدة هبوط تدفقات التحويلات الخاصة التي كان يرسلها رعايا تلك البلدان الذين كانوا يعملون سابقا في منطقة الخليج ، تأثر البعض الآخر بسبب تعطل

(السيد أتشاريا ، نيبال)

السياحة الدولية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ . وتأثرت تلك البلدان أيضا بالآثار الضارة التي خلفتها أسعار السلع الأساسية العالمية غير المواتية . وفضلا عن ذلك ، أصيب عدد من تلك البلدان بكوارث طبيعية أسفرت عن خسائر فادحة من الأرواح كما تسببت في إلحاق اضرار كثيرة بالهياكل الأساسية لتلك البلدان وبالزراعة . وزادت الحالة تفاقما بسبب التدفقات الهائلة من اللاجئين ، التي أدت إلى إصابة السكان المحليين بمشقة بالغة ، وإلى زعزعة استقرار البيئة المحلية وسرعة استنزاف الانتاج النباتي .

٢٤ - ومضى قائلا إنه لا بد من تكامل الاقتصاد العالمي بصورة تامة وفعالة . وتعد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل توفير بيئة خارجية مؤيدة للسياسات المحلية التي تتبعها بلدان شرقي أوروبا تطورا إيجابيا في هذا الصدد . ويعد المصرف المتخصص الجديد للإقراض على الأجل الطويل ، وإعادة جدولة الديون وسماح الديون ، إلى تحسين فرص الوصول إلى الأسواق ، والاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا من العناصر الحيوية للدعم المقدم على هذا النحو . وذاك بعينه هو نوع الدعم الذي تسعى البلدان النامية للحصول عليه ببذل جهودها الرامية إلى إنعاش اقتصاداتها .

٢٥ - وأشار إلى أن عملية التحويل السلبي للموارد المالية من البلدان النامية إلى العالم المتقدم النمو قد أسفرت عن آثار عكسية على نمو اقتصادات البلدان النامية . وقال إن مشكلة الدين تتطلب حلا شاملا ، ليس فقط لتخفيف عبء الإقتراض الذي حدث في الماضي بل أيضا لتجنب المشاكل المتصلة بالاقتراض في المستقبل . وكوسيلة لتوفير المال للبلدان النامية ، ينبغي أن تحقق البلدان المتقدمة النمو هدف المساعدة الإنمائية الرسمية الذي تحدد منذ ٢٠ سنة مضت . كذلك ، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مفيدا آخر لرأس المال . وستظل المؤسسات المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغير ذلك من مصارف التنمية الإقليمية ، أهم مصدر للتمويل بالنسبة للبلدان النامية ، ومن ثم يتعين زيادة تعزيزها وعدم صبغها بطابع سياسي .

٢٦ - وقال إن زيادة التدابير الحمائية في البلدان المتقدمة النمو في وقت تشترك فيه أغلبية البلدان النامية في عملية تحرير التجارة تعتبر نكسة كبيرة للنظام التجاري الدولي الحالي ، ولذلك فإن اختتام جولة أوروغواي بنجاح هو أمر أساسي .

٢٧ - وأوضح أنه ، في سياق إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة بغية النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية ، ينبغي زيادة تعزيز الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وثمة حاجة ماسة إلى تحسين العلاقة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، لا سيما مؤسسات التمويل والتجارة الدولية ، فضلا عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها المنظمة . وعلى الرغم

(السيد أتشاريا ، نيبال)

من شتى السياسات والبرامج والمبادرات ، تفتقر الأنشطة الإنمائية في البلدان النامية إلى التمويل الكافي ، ولذلك فمن الأهمية القصوى عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية .

٢٨ - واستطرد قائلا تتطلب التنمية الاقتصادية المستدامة إدارة بيئية وتنمية اجتماعية وتنمية بشرية مناظرة . وعلى الرغم من الافتقار إلى الالتزام ، يعد مؤتمر القمة في ريو دي جانيرو خطوة أولى في ذلك الاتجاه ، وأعرب عن أمله في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ واتفاقيات تغير المناخ والتنوع البيئي وإنشاء اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة . وقال لا بد من أن ينصب تركيز التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على بني الإنسان ، ومن شأن المؤتمرات المقبلة بشأن حقوق الإنسان (١٩٩٣) ، والسكان (١٩٩٤) ، والتنمية الاجتماعية (١٩٩٥) أن تعزز التنمية الاجتماعية . وتبذل حاليا جهود خاصة فيما يتصل بخطة نيبال الخمسية لإدماج الاهتمامات الاجتماعية والإنسانية والبيئية ، مع التركيز بصفة خاصة على التنمية الريفية .

٢٩ - وأوضح أن نيبال قد شرعت في غضون السنتين ونصف السنة الماضية في تنفيذ برنامج واسع النطاق للاصلاحات الديمقراطية ، يتضمن اعتماد دستور جديد وإجراء انتخابات ديمقراطية للحكومة المركزية والهيئات المحلية . وقال في ختام بيانه إن نيبال بحاجة إلى دعم الأهداف الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية الواردة في خطتها الخمسية الثامنة بغية تعزيز تلك العملية الديمقراطية .

٣٠ - تزأست الجلسة الآنسة ديوب ، السنغال ، نائبة الرئيس .

٣١ - السيد غيرمان (جمهورية ملديف) : قال تسعى جمهورية ملديف بعد سنة واحدة من استقلالها ، للاشتراك في عملية التشييد الأوروبية والاندماج في المجتمع العالمي . ولقد نشأت معظم المنازعات في الدول التي كانت شيوعية لأسباب سياسية أكثر من نشأتها لأسباب إثنية . ولسوء الحظ ، استخدمت ضغوط اقتصادية قوية لإحباط أماني جمهورية ملديف ، التي عانت ، في مسيرتها نحو التحول إلى نظام سوقي من الافتقار إلى آلية اقتصادية ذات كفاءة ، ومن تفكك هيكلها الاقتصادي ، كما شهدت قاعدة انتاجها التكنولوجي والمادي حالة حرجة وافتقرت إلى الاستثمارات . وكان اقتصادها يعتمد إلى حد كبير على دول الكمنولث المستقلة فيما يتصل بالأسواق ، والمواد الخام ، والطاقة ، وأهم شريك لها هو الاتحاد الروسي . وأدت تلك الحقيقة إلى زيادة حادة في الأسعار ، وتسليم المواد الخام والطاقة على نحو لا يعتمد عليه ، واستخدام التشويش على هذا النحو كأداة للضغط الساسي . وقال إن بلده يحرص على ترشيد روابطه الاقتصادية مع بلدان الكومنولث المستقلة ، ويحرص في الوقت نفسه على الاندماج في الاقتصاد العالمي .

(السيد غيرمان ، جمهورية ملديف)

٣٢ - وأضاف قائلا إن جمهورية ملديف عانت من جفاف لم يسبق له مثيل ، تسبب في الحاق خسائر في الانتاج الزراعي بلغت ٦ بلايين روبل . ولذلك فهي بحاجة ماسة إلى الأموال من مصادر خارجية لبرنامج دعم زراعي خاص . وبلغت الخسائر الإجمالية لاقتصاد ملديف نتيجة للتدخل العسكري الروسي الموالي للإمبريالية ما يزيد عن ١٢ بليون روبل . ولا تزال الرعاية الصحية والرفاهية آخذة في الهبوط مع زيادة البطالة . وبغية التغلب على هذه الحالة الاقتصادية الصعبة خططت الحكومة لتحويل الطابع الخاص على نسبة تتراوح من ٤٠ إلى ٤٥ في المائة من الممتلكات التابعة للدولة إلى القطاع الخاص خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ ، وسوف تعمل على اصلاح أنظمة الائتمان والضرائب وعلى تقديم الدعم لمجموعة من آليات السوق الحرة بغية حفز الاقتصاد وادماجه في الاقتصاد العالمي على أسس قانونية ومؤسسية صحيحة . وقد تم التوقيع على عدد من الاتفاقات التجارية الدولية بشروط الدول الأكثر رعاية . وفي ختام بيانه أعرب عن أمل جمهورية ملديف في أن تتلقى من الأمم المتحدة ومن وكالاتها مساعدة ، وذلك بصفة خاصة في مجال التدريب والاستشارات ، وسياسة التنمية والتمويل .

٣٣ - السيد أمزيان (المغرب) : رحب بالدول التي انضمت مؤخرا إلى الأمم المتحدة ، وقدم اجلاله لضحايا القتل الجماعي في البوسنة والهرسك ، وأعرب عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل باكستان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ فضلا عن البيان الذي أدلى به ممثل موريتانيا بالنيابة عن اتحاد المغرب العربي .

٣٤ - واضاف قائلا إن من شأن التطورات التي حدثت مؤخرا في السياسات الدولية ، ونهاية الحرب الباردة ، وتعزيز الديمقراطية أن تتيح فرصة تاريخية للحد من الأسلحة وحسم النزاعات الأخيرة . ولا بد من تركيز الجهود للتخلص من التخلف ، الذي هو أحد الأسباب الجوهرية لعدم الاستقرار . ومن الأمور التي لا يمكن قبولها أن تسيطر نسبة ١٥ في المائة من سكان العالم على ٨٠ في المائة من ثروات العالم ، في حين يعيش ١,٥ بليون نسمة في فقر مدقع . ومن المفارقات أنه في الوقت الذي تقوم فيه البلدان النامية بتحرير تجارتها في إطار برامج التكيف الهيكلي ، أن تلجأ البلدان المتقدمة النمو إلى زيادة نزعتها الحمائية ، على حساب البلدان النامية بتكلفة قدرها ١٠ أضعاف قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية . وأوضح أن المبادئ التي ينص عليها اتفاق الغات تطبق على نسبة ٧ في المائة فقط من التجارة الدولية . ولذلك ، فمن الأهمية القصوى بمكان التوصل إلى نهاية إيجابية ومنصفة لمفاوضات جولة أوروغواي ، وناشد البلدان المتقدمة النمو العمل على حسم أوجه الاختلاف فيما بينها بغية تحقيق سوق عالمية مفتوحة وشفافة .

(السيد أمزيان ، المغرب)

٣٥ - ومضى قائلا إن تخفيض عبء الدين عن البلدان النامية قد قوبل بقروض جديدة أعادت الدين الخارجي إلى المستويات العالية غير المقبولة ذاتها . وأعرب عن ترحيبه بالتحسينات الأخيرة التي أدخلت على شروط تورونتو بالنسبة للبلدان الأكثر فقرا ، التي لم تصل إلى المستوى الذي حققته مقترحات ترينيداد . ولقد خففت استراتيجية الدين لصالح البلدان النامية ذات الدخل المتوسط إلى حد ما من الدين . ولكن ينبغي ربطها بطريقة أفضل بالتمويل الجديد على الصعيدين العام والخاص وبالاستثمارات الخارجية في هذه البلدان . ويستنزف الدين الخارجي ٥٠ بليون دولار سنويا من البلدان النامية ، التي تخضع لأسعار فائدة حقيقية تبلغ أربعة أضعاف أسعار الفائدة التي تدفعها البلدان المتقدمة النمو .

٣٦ - ونظرا للاحتياجات الاستثمارية في أوروبا الشرقية ومنطقة الخليج ، من المتوقع أن يظل الائتمان مكلفا . وتتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدرجة كبيرة نحو البلدان الصناعية ، الأمر الذي يعود بالضرر على البلدان النامية المثقلة بالعجز . ولذلك حث السيد أمازيان على عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية .

٣٧ - ومضى قائلا إنه ، نظرا للكساد العالمي الخطير الحالي ، ينبغي أن تطبق البلدان الصناعية نظام التكيف ذاته الذي تطالب البلدان النامية بتطبيقه ، وينبغي أن يقوم صندوق النقد الدولي برصد السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان الصناعية الرئيسية على نحو أكثر وثوقا حتى يضطلع النظام النقدي بعمله على نحو أكثر سلاسة وحتى يتم تقاسم تكاليف التسوية على نحو أكثر انصافا . وينبغي زيادة تنسيق السياسة الاقتصادية الكلية لتشمل ممثلين عن الجنوب والشرق ، على نحو يتفق مع أهمية الجنوب والشرق في الاقتصاد العالمي .

٣٨ - وأضاف قائلا إن المساعدة الإنمائية الرسمية ، التي تبلغ ٥١ بليون دولار ، غير كافية لتلبية الاحتياجات الإنمائية الهائلة في العالم النامي ، وهي لا تمثل إلا نسبة ٠,٣٥ في المائة من إجمالي الناتج القومي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، أي نصف الهدف المحدد في عام ١٩٧٥ . وفضلا عن ذلك ، انخفضت المساعدة المتعددة الأطراف المحايدة سياسيا في مقابل المساعدة الثنائية والمشروطية المرتبطة بها . وبالفعل لم تحصل البلدان النامية إلا على ربع نفقات المساعدة التقنية المتعددة الأطراف ، وابتلعت المصاريف الإدارية والمصاريف الأخرى ما تبقى منها . وخصص قدر ضئيل جدا من المساعدة الإنمائية الرسمية للمشاكل الإنمائية الإنسانية . وعلى سبيل المثال مجالات الصحة ومياه الشرب وتنظيم الأسرة والتغذية . ولذلك تتطلب المساعدة الإنمائية الرسمية اصلاحات بعيدة الأثر وتقتضي الضرورة تقديم موارد إضافية ، يمكن الحصول عليها بتخفيض حجم النفقات العسكرية والدعم الحمائي . وينبغي أن يتحلى شرط نقل التكنولوجيا بالمزيد من المرونة ، لا سيما

(السيد أمزيان ، المغرب)

وأن جهود الحماية البيئية الجادة لا تبذل إلا في ظل التوصل بحرية إلى التكنولوجيات الايكولوجية بشروط تساهلية وتفضيلية .

٣٩ - ثم أضاف قائلا إن تهميش القارة الافريقية قد ازداد خلال العقد الماضي إلى حد كبير نتيجة لنمو السكان ، والدين الخارجي ، وهبوط أسعار السلع الأساسية الرئيسية ، وتدهور البيئة ، والجفاف ، والحروب الأهلية . ولم تسفر الدورة الاستثنائية الخاصة للجمعية العامة عام ١٩٨٦ والمعنية بالحالة الحرجة في افريقيا عن تقديم دعم كاف للاقتصادات الافريقية . لذلك طلب السيد أمزيان من البلدان المتقدمة النمو وضع برنامج طموح لإعادة تشييد البناء الاقتصادي لافريقيا ، على غرار البرنامج الذي ينفذ حاليا في وسط أوروبا وشرقيها . وينبغي أن يكون جدول العمل الجديد للتنمية الافريقية في التسعينات والمتضمن في قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦ عاملا حفازا لتلك الأنشطة التعاونية وقال إن المغرب يكرس نسبة ٩٥ في المائة من ميزانيته المتواضعة في مجال التعاون الدولي للبلدان الافريقية . وأكد من جديد على تدعيم وفده لإنشاء صندوق افريقي متنوع لكي يقل اعتماد الصادرات الافريقية على عدد صغير من السلع الأساسية الرئيسية .

٤٠ - ومضى قائلا ونحن على وشك بدء الألف عام الثالثة ، يزيد الطلب على الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى كيما تتصدى للأمن الدولي والمساعدة الإنسانية ، والبيئة والتنمية . بيد أن قاعدتها المالية لم تتوسع بنفس القدر الذي توسعت به أنشطتها . وقال في ختام كلمته إن المنظمة تواجه خطر أن تصبح ضحية شعبيتها إذا أخفقت في ضمان الحصول على الدعم المالي على النحو الأوفى من أعضائها .

٤١ - استأنف السيد بيريز - بالون ، أوروغواي رئاسة الجلسة .

٤٢ - السيدة التلاوي (مصر) : قالت على الرغم من انبثاق النظام العالمي الجديد ، فلا تزال الحالة الاقتصادية العالمية حرجة ، لا سيما في افريقيا ، التي تضم ٣٢ بلدا من أقل البلدان نموا . وذكرت أن أحد بلدان أوروبا الشرقية تلقى معونة بمبلغ ٢٤ بليون دولار ؛ وبينما لا تعارض افريقيا تقديم المساعدة الى أوروبا الشرقية ، فهي تعرب عن استيائها لعدم تلقيها نصيبها العادل . فقد انخفض الإنتاج الإجمالي والدخل الإجمالي في العالم لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية . وتدهورت البيئة الاقتصادية الخارجية للتنمية على نحو ألحق الضرر بالبلدان النامية ، التي تعمل في ظل عبء الدين الخارجي المفرط ، وأن من شأن التخفيض الشديد في تمويل التنمية ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية انخفاضا كبيرا وزيادة النزعة الحمائية ، أن تشكل جميعا تهديدات للسلم والأمن الدوليين . وليس بالمستطاع الفصل بين التقدم السياسي

(السيدة التلاوي ، مصر)

والتنمية الاقتصادية ، ولابد للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير ملموسة من أجل التصدي للأسباب الجوهرية للتخلف . وينبغي أن تشترك البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في إعادة تشكيل هيكل النظام الاقتصادي الدولي ، مع الاحترام التام لحق جميع البلدان في اختيار أولوياتها الوطنية على نحو مستقل والمشاركة في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي على الصعيد الدولي . لقد جعلت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة على نحو لم يسبق له مثيل ترجمة الإعلان الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثامنة عشر للجمعية العامة الى عمل أمرا يتسم بالعجالة . وينبغي تعزيز الحوار بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب ومواصلته بطريقة بناءة لا تقوم على المواجهة . ومن شأن وضع نظام تجاري حر ومفتوح وغير تمييزي أن يوفر أساسا فعالا وقابلا للتطبيق من أجل تعزيز التنمية المنصفة والرخاء الاقتصادي في جميع البلدان . ومن الأهمية العمل على ألا تتسبب الضغوط الحمائية في إلحاق الضرر بجهود التفاوض في جولة أوروغواي .

٤٣ - ومضت قائلة إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أعطى فكرة التنمية مضمونا جديدا . وإن إعلان ريو ، وجدول أعمال القرن ٢١ ، والإعلان المتعلق بالأحراج ، والاتفاقيات المعنية بتغير المناخ والتنوع الايكولوجي هي كلها علامات هامة على طريق التنمية المستدامة ، تتطلب الاهتمام الواجب ، ليس فقط للجوانب البيئية بل أيضا للجوانب الاقتصادية والاجتماعية . فالكوكب السليم من الناحية البيئية لا يتلاءم مع عالم لا تسوده العدالة الاجتماعية . وأعربت عن أملها في أن تستمر "روح ريو" بوصفها طريقة ووسيلة لتنفيذ النتائج التي ناقشها وخلص إليها المؤتمر . وقالت إن وفدها يولي اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة أهمية كبيرة . فمن شأن تلك التنمية أن تتطلب موارد جديدة وإضافية كما أنها تتطلب توفير التكنولوجيا للبلدان النامية . وأعربت عن ترحيب وفدها بصفة خاصة بإنشاء لجنة التفاوض الحكومية الدولية من أجل وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر ، لا سيما في افريقيا . ويتسم مؤتمر السكان والتنمية المقرر انعقاده في القاهرة في عام ١٩٩٤ بأهمية كبرى . ولن يتم التصدي بعد الآن للفقر والبيئة والسكان بصورة منفصلة . وينبغي النظر بعناية في إمكانية تكييف توقيت ومدة اللجنتين التحضيريتين الثانية والثالثة لضمان إجراء الاستعدادات الحكومية الدولية الكافية للمؤتمر . ومن الأهمية أيضا بمكان ضمان تقديم مساهمات للصناديق الاستئمانية الطوعية وضمان مشاركة البلدان النامية مشاركة تامة في مرحلة التحضير ، لا سيما أقل البلدان نموا .

٤٤ - واستطردت قائلة إنه يوجد ادراك متزايد بأنه لابد من بذل الجهود من أجل النهوض بقدرة وفعالية منظومة الأمم المتحدة بوصفها أداة للتعاون الدولي من أجل التنمية ، وفي هذا السياق تتسم عملية إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وإعادة إنعاشها بأهمية خاصة . فالمقترحات المتنوعة الرامية الى إجراء اصلاحات مؤسسية والتي طرحت خلال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الرفيعة المستوى التي عقدت في تموز/يوليه الماضي جديرة بالمزيد من الاهتمام . ففي المقام الأول ، يرحب وفدها بأي اقتراح

(السيدة التلاوي ، مصر)

من شأنه أن يفضي الى إضفاء الطابع الديمقراطي على هيكل مبدأ "بلد واحد ، صوت واحد" والمحافظة على هذا المبدأ . ولا يزال قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ أساسا لاتخاذ المزيد من الإجراءات في هذا المجال . وثانيا ، ينبغي أن تظل الجمعية العامة الهيئة السياسية العليا لبحث قضايا التنمية ، وقصر دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي على التنسيق وعلى قضايا السياسة فيما يتصل بمشاكل التنمية . وثالثا ، ينبغي تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجالي التحليل والبحوث ، واتخاذ تدابير ملموسة بغية تحقيق هذه الغاية ، بما في ذلك وضع سياسة جديدة للتوظيف .

٤٥ - وأشارت في ختام بيانها الى أنه توجد ثمة حاجة ماسة أيضا الى تحقيق ترابط أوثق وتعزيز التعاون بين مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والأمم المتحدة ، وبرامجها ، والوكالات المتخصصة الأخرى ، وأنه يمكن أن تترتب على خبرة الأمم المتحدة في المجالات الاجتماعية - الاقتصادية آثار أكبر فيما يتصل بتصميم وتنفيذ برامج التكيف وإعادة تشكيل الهياكل التي يدعمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، في حين يمكن أن تؤدي سياسة الإقراض التي تتبعها مؤسسات بريتون وودز الى تعزيز جهود الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

٤٦ - السيد زياران (جمهورية إيران الإسلامية) : قال إن زيادة الإنتاج العالمي بنسبة ٠,٧ في المائة فقط في عام ١٩٩٢ ، عقب الانكماش العالمي الأول في الإنتاج في عام ١٩٩١ في فترة ما بعد الحرب ، جعلت الحالة الاقتصادية العالمية في وضع لا يبشر بالأمل ، ولقد أعاقت انتعاش اقتصادات البلدان النامية ، فضلا عن أنها أسفرت عن كثير من حالات الشك في اتجاهات المستقبل . ولزيادة الأمور سوءا ، لم تبذل أي محاولة حقيقية لتصحيح مشاكل الاقتصاد الدولي أو لجعله يستجيب لاحتياجات جميع الدول استجابة أفضل ، واتسعت بالفعل الثغرة بين الدول الغنية والدول الفقيرة . فأصبحت البلدان النامية في حاجة ، أكثر من أي وقت مضى ، الى زيادة تدفق الموارد المالية ونقل التكنولوجيا . ولابد من اتخاذ مبادرات جديدة لتسهيل فرص وصول البلدان النامية الى الموارد المالية لدى مؤسسات بريتون وودز .

٤٧ - وأضاف قائلا إنه يوجد ثمة مجال آخر يحظى بالاهتمام وهو ارتفاع مستوى أسعار الفائدة الحقيقية على الأجل الطويل مشفوعا بالشكوك فيما يتعلق باتجاهات تلك الأسعار في المستقبل ، مما أسفر عن وضع قيود عديدة على الاستثمارات والنمو في البلدان النامية ، لا سيما البلدان النامية في منطقة الخليج التي تكافح من أجل إعادة بناء اقتصاداتها التي دمرتها حربان .

(السيد زياران ، جمهورية إيران الإسلامية)

٤٨ - وثمة أمر ثالث جدير بالاهتمام هو الظلم في توزيع الموارد الحالية على الصعيد الدولي . وفي أغلب الأحيان يتأثر تخصيص مجموعات المعونة المالية من أجل أنشطة التنمية المستدامة باعتبارات سياسية على نحو ملفت للنظر . مما يؤدي الى ظهور حاجة ملحة لتنقيح تلك النهج .

٤٩ - وبصيغة أكثر ايجابية فإن تخفيف التوتر بين الشرق والغرب قد أدى ، الآن ، الى إمكانية تحويل الموارد من الاستخدامات العسكرية الى استخدامات مدنية من شأنها أن تسهل لمؤسسات بريتون وودز توفير الموارد المالية اللازمة لتدعيم الأنشطة الإنمائية . ويمكن أن يصبح ذلك النموذج ، الذي كان مجرد أمنية من ذي قبل ، حقيقة إذا نظرت الدول المتقدمة ، لا سيما الدول التي اشتركت في سباق التسلح ، بصورة جادة في المزايا طويلة الأجل لتخصيص الموارد على هذا النحو .

٥٠ - وتضطلع الأسواق العالمية بدور حاسم في عملية التنمية والنمو الاقتصادي . بيد أن البلدان النامية محرومة حاليا في أغلب الأحيان من فرصة التنافس على قدم المساواة في مجالات ، مثل ، الصناعات التحويلية الكثيفة العمالة ، حيث تتوفر لها ميزة نسبية . وتدعو الحاجة الى إجراء اصلاحات كبيرة في الأسواق العالمية من أجل وضع نظام مفتوح يتسم بالمزيد من الفعالية ، يتضمن فتح الأسواق الوطنية وتوفير فرص متكافئة للجميع .

٥١ - ولسوء الحظ ، أن أي اقتراح يفيد بأن البيئة الدولية مسؤولة على الأقل بصورة جزئية عن مشاكل العالم الثالث هو اقتراح مرفوض من جانب مؤيدي الرأي الذي يفيد أن الأسباب الحقيقية للفقر والكساد الاقتصادي والبطالة وانخفاض حصة البلدان النامية في التجارة العالمية يعود في السياسات الوطنية لتلك البلدان . وأظهرت خبرة البلدان النامية التي شهدت تجربة مكثفة لسياسات عدم التدخل أن المشاكل لا تنشأ في الحقيقة من تخصيص دور بارز جدا للقطاع العام ، على سبيل المثال ، ولكنها تنشأ من البيئة الاقتصادية الدولية السائدة . وبطبيعة الحال ، ليس ثمة من يقترح أن بوسع المجتمع الدولي أن يلغي بصورة تتسم بالاعجاز أوجه النقص الحقيقية على الصعيد الوطني . ومع ذلك فمن الممكن بكل وضوح أن يؤدي وجود بيئة عالمية مواتية الى استكمال وتعزيز الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية من أجل التغلب على مشاكلها .

٥٢ - انتقل السيد زياران ، بعد ذلك الى نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، فأكد على أن الجمعية العامة تضطلع بدور هام فيما يتصل بالإشراف على تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في ريو دي جانيرو ، بوصفها الهيئة العليا لاتخاذ القرارات فيما يتعلق ليس فقط بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، بل أيضا بإمكانية تنقيحه . بيد أنه ليس بمستطاع الجمعية العامة أن تأتي بمعجزات : لأن

(السيد زياران ، جمهورية إيران الإسلامية)

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يعتمد الى حد كبير على الإرادة السياسية لجميع الدول والتزامها ، لا سيما البلدان المتقدمة النمو . ولذا فإن وفده يعلق أهمية كبيرة على إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وبصياغة اتفاقية دولية بشأن التصحر . وينبغي في هذا الصدد أن تتضمن عضوية اللجنة الدول الجديدة التي ظهرت في الآونة الأخيرة على الساحة السياسية ؛ الأمر الذي يتطلب تنقيح نظام تخصيص المقاعد للمجموعات الإقليمية .

٥٣ - وأشار الى أن الدول النامية التي تحاول أن تنعش اقتصاداتها بعد ركودها في الثمانينات تواجه الآن منافسة على الموارد المالية من جانب اقتصادات أوروبا الشرقية التي تشهد تحولا في الوقت الحاضر ، وتواجه منافسة أيضا من جانب الدول التي تسعى الى إعادة بناء اقتصاداتها بعد عقود من النزاعات والحروب الأهلية . وهكذا فقد حان الوقت لاستهلال الاستعدادات لعقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية . وأعرب عن أمل وفده ، الذي يأخذ في اعتباره الأهمية العاجلة لهذا الموضوع ، في أن تتمكن أطراف التفاوض من التوصل الى اتفاق خلال الدورة الحالية بشأن الإطار الأولي لذلك المؤتمر .

٥٤ - واستطرد قائلا إن استعراض الأنشطة التنفيذية الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات قد أتاح فرصة هامة لاستعراض طرق وسبل تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة في ذلك المجال . لذلك ينبغي اتخاذ المبادرات اللازمة لتحقيق زيادة كبيرة في الموارد المتوفرة لتلك الأنشطة ، على أسس أكيدة وثابتة .

٥٥ - وأوضح أن التغييرات الأخيرة في الساحة الدولية ، والتحديات التي صاحبتها قد أدت الى زيادة الحاجة الى التعاون والتوفيق الدوليين . والشيء المطلوب الآن لعكس مسار الحالة الاقتصادية الدولية الراهنة ليس وضع تشريعات جديدة أو آليات جديدة ، بل وجود إرادة سياسية والتزام أكيد من جانب جميع الدول للعمل على ايجاد بيئة عالمية تتسم بالمزيد من العدل والملائمة . وفي الوقت نفسه ، لا يزال يتعين تنفيذ الالتزامات والمبادئ التوجيهية التي ينص عليها الإعلان الذى اعتمدته الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة والوارد في مرفق القرار دإ-٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، والتزام قرطاجنة الذي اعتمدته الدورة الثامنة للأونكتاد وجدول عمل القرن ٢١ .

٥٦ - السيد راكوتو نايفو (مدغشقر) : أيد تماما الآراء التي أعرب عنها ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية الهامة التي تواجه العالم . وقال إنه بالرغم من النداءات الملحّة ، فإن الروح الجديدة للتعاون التي اتسمت بها العلاقات السياسية الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة لم تصحبها اتجاهات مناظرة في مجال التعاون الانمائي الدولي . ولا تزال الحالة الاقتصادية في العالم مسألة مثيرة

(السيد راكوتو نايفو ، مدغشقر)

للقلق ، حيث يتوقف نمو بلدان العالم الثالث وتنميتها توقفا تاما ، ويتزايد انعدام المساواة والاستقرار ، وتهدد الآثار المترتبة على أزمة التنمية بتعريض الإصلاحات الجارية في النواحي الهيكلية والسياسية والاقتصادية لخطر بالغ .

٥٧ - وأردف قائلا إن الحالة الاقتصادية لم ترتب في أي مكان آثارا أكثر تدميرا مما رتبته في افريقيا . ويمثل القضاء على الفقر ومشاركة السكان بأسرهم ، بما في ذلك الفئات الضعيفة مثل النساء ، والشباب والأطفال ، عوامل رئيسية في استراتيجيات التنمية وبرامج الإصلاح في هذه القارة . وتقع هذه المسائل في صميم برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات ، الذي يمثل الآن تنفيذه ، في إطار المشاركة الصادقة ، مسألة ملحّة للغاية . وإدراكا من افريقيا لمسؤوليتها الرئيسية في هذا المجال ، فإنها تعتزم أن تشرع في هذا الشكل ليس على أساس التبعية أو الصدقة ، بل على أساس مفاهيم الكرامة والمنفعة المتبادلة .

٥٨ - واستطرد قائلا إنه لا يمكن القضاء على الفقر إلا بدفع عجلة النمو الاقتصادي واستمراره وإيجاد حلول جذرية للأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العميقة الجذور للتخلف . وفي هذا السياق ، يجدر إيلاء اهتمام خاص لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية ، بالنظر إلى أبعادها السياسية . ولا بد من تعزيز التدابير المتخذة حتى الآن وتوسيع نطاقها لأخذ أهداف النمو في الاعتبار . والحاجة الماسة إلى إعادة إطلاق النمو والتنمية تدعو إلى تعبئة الموارد الإضافية الكافية للاستجابة إلى العوامل والأحداث الجديدة ، مثل تقديم الدعم للعملية الديمقراطية ، وتقديم المساعدة إلى البلدان المارة بمرحلة الانتقال ، واتخاذ تدابير لمعالجة المشاكل الاقتصادية والإنسانية للبلدان التي دمرتها المنازعات ، وتطبيق مفهوم التنمية المستدامة الموجهة إلى الشعب مع إيلاء الاعتبار الواجب للحتميات البيئية . وفي هذا الصدد ، يشدد وفد بلده على ضرورة تحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي المنصوص عليه منذ أكثر من ٢٠ سنة مضت ، لتزداد بالأرقام الحقيقية الموارد المتاحة في إطار التغذية العاشرة بالموارد للمؤسسة الإنمائية الدولية ، وليزداد الوعاء المالي للبنك الدولي ومصارف التنمية الاقليمية .

٥٩ - وأضاف قائلا إن هناك أيضا حاجة ملحّة لعقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية . ويجب أن تحدد الجمعية العامة جدول أعمال هذا المؤتمر وأهدافه أثناء دورتها الحالية . والأمل معقود على أن يكون بالاستطاعة أيضا التوصية باتخاذ تدابير محددة لضمان التوزيع العادل لمكاسب السلم ، وهي الموارد التي تبددت حتى الآن أو كرست للتدابير الرامية إلى تكامل اقتصادات بلدان أوروبا الوسطى والشرقية .

(السيد راكوتو نايفو ، مدغشقر)

٦٠ - واسترسل قائلا إنه فيما يتعلق بالتجارة الدولية ، فإن وفد بلده يعتبر أن من الأهمية البالغة إيجاد حلول لاستمرار مشاكل انخفاض مستويات أسعار السلع الأساسية وزيادة تدهور معدلات التبادل التجاري ، ولتحقيق نتائج مرضية لجولة أوروغواي .

٦١ - ومضى قائلا إن اللجنة ستناقش ، في دورتها الحالية ، مسألة تعزيز الآلية الدولية للتعاون فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية . ويمكن أن تكون المناقشة التي كرست لهذا الموضوع في آخر دورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمثابة أساس مفيد لمداولات اللجنة ذاتها . وفيما يتعلق بالإطار المفاهيمي للإصلاحات المتوخاة في هذا المجال ، لا يزال وفد بلده يعضد احترام قواعد ومبادئ الحياد ، وعدم فرض الاشتراطات ، والشمولية ، والمساهمة في الأنشطة على أساس طوعي ، وحرية ومسؤولية البلدان المستفيدة في وضع أهدافها وأولوياتها ، والمحافظة على الطابع الديمقراطي لآليات اتخاذ القرار .

٦٢ - وأردف قائلا إن مدغشقر ، بوصفها موقعة على الصكوك الهامة الثلاثة المقدمة إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، تعلق أهمية قصوى على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . وسيكون إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة حيويا لرصد تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في هذه الوثيقة . ووفد بلده مقتنع بأنه ، بدون توفير الموارد المالية اللازمة ووضع الترتيبات المؤسسية ونقل التكنولوجيا على النحو المناسب ، ستظل الوثائق النهائية للمؤتمر غير نافذة المفعول .

٦٣ - واختتم قائلا إن من الواضح أنه لا يمكن الفصل بين السلم والأمن والتنمية ، وهو ما يمكن مشاهدته من الأمثلة الكثيرة للضائقة الاقتصادية المصحوبة بالاضطرابات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم . ومن ثم ترحب مدغشقر بزيادة الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة للمشاكل الاقتصادية في العالم . ولذلك يتمثل الموضوع الرئيسي للمناقشة في تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية . ويأمل وفد بلده في التوصل ، في الدورة الحالية ، إلى توافق في الآراء بشأن العناصر المختلفة لعملية إعادة تشكيل وتنشيط منظومة الأمم المتحدة الجارية حاليا . وتستند مقترحات مجموعة الـ ٧٧ إلى مفهوم عالمي للأمن وإلى مبادئ العدالة ، والمساواة والمشاركة على قدم المساواة . ولن يكون بالاستطاعة تحقيق الأهداف التي ينشدها الجميع ، وبخاصة القضاء على الفقر ، إلا بالتمسك بتلك الأهداف .

٦٤ - السيد ماير (نائب المدير العام ، منظمة العمل الدولية) : قال إنه أثناء الثمانينات كانت السياسة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية تعتبران بصورة منهجية مفهوما عتيقا وهدفا ضالا ، على التوالي . ومع ذلك أخفقت الايديولوجيات في أن تأتي بدليل على أن باستطاعة البدائل ـ الوصفات البسيطة مثل "اليد الخفية للسوق" ـ أن تحقق الانسجام بين المصالح المتباعدة لضمان تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة ٥٥

(السيد ماير)

من ميثاق الأمم المتحدة . وقد بدأ الاتجاه نحو إعادة القضايا الاجتماعية إلى جدول الأعمال المتعلق بالتعاون لأغراض التنمية عندما أفادت طبعة عام ١٩٨٩ من دراسة الحالة الاقتصادية في العالم عن ظهور توافق جديد في الآراء بشأن ضرورة اعتبار الأشخاص بمثابة المورد الرئيسي والممكن لأي بلد وليس بمثابة عبء ؛ واستمر هذا الاتجاه مع إعلان التعاون الاقتصادي الدولي الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع . وعلى ضوء ذلك ، كانت الاحصاءات التي تشير إلى انخفاض الناتج الفردي في العالم بأكثر من ٢ في المائة في عام ١٩٩١ تكاد تبشر بإنجاز أهداف الاستراتيجية . وهكذا لم يكن من المستغرب أن يتم تحديد بذل جهد عالمي متضافر لتنشيط النمو والتنمية على أساس مستديم وقابل للإدامة بوصفه ذا أولوية عليا أثناء انعقاد الجزء الرفيع المستوى في آخر دورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الذي أعرب أيضا عن خشيته إزاء ارتباط التعاون الإنمائي الدولي والقضاء على الفقر ارتباطا لا ينفصم بالمحافظة على السلم والأمن .

٦٥ - ومضى قائلا إن العقود الأخيرة شهدت عدة مراحل في عملية إضفاء الطابع العالمي على اقتصاد العالم . وعقب إنشاء الأسواق العالمية المرتبطة الكترونيا ، يمر العالم الآن بمرحلة إنشاء أسواق متكاملة حقا للسلع والخدمات المتداولة ، وظهور تكتلات اقتصادية اقليمية تدريجيا وبذل جهود مضنية للقضاء على العقبات العالمية التي تعترض التجارة . وفي هذه المرحلة ، ظلت أسواق العمل والأوضاع الاجتماعية حتى الآن خاضعة إلى حد كبير للقوانين والأنظمة الوطنية . وتقترب الآن مرحلة ثالثة لإضفاء الطابع العالمي ، ستصبح فيها - أو ينبغي أن تصبح فيها أسواق العمل متكاملة وذات طابع دولي .

٦٦ - وأردف قائلا إن منظمة العمل الدولية تصر دائما على ضرورة إدخال بعد اجتماعي في عملية الإصلاح والتكامل في المجال الاقتصادي ، وبالتالي تفادي الاضطرابات الاجتماعية وجعل العملية مقبولة للسكان ككل . ولابد من مراعاة أية نتائج اجتماعية سلبية لعملية بناء اقتصادي عالمي ، ووضع آليات لمعالجتها على الصعيد المحلي . ومن الآن فصاعدا ستكون نوعية القوى العاملة والأوضاع الاجتماعية للإنتاج محددات هامة بصورة متزايدة للقدرة التنافسية والازدهار . وعلى معايير العمل الدولية أن تؤدي دورا رئيسيا في تلك العملية وتتمثل مهمة منظمة العمل الدولية في مساعدة البلدان على تحقيق التنمية الاقتصادية المتمشية مع مثل العدالة الاجتماعية واحترام كرامة الإنسان .

٦٧ - واستطرد قائلا إن من الأهمية بوجه خاص مراعاة الروابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في إطار المناقشات المتعلقة بالتكيف . ولن تنجح جهود التكيف إذا هيمنت عليها اعتبارات اقتصادية بحتة . ويجب ألا تعتبر البطالة والحرمان الاجتماعي بمثابة الثمن الحتمي للتكيف ؛ كما أنه لا يمكن شراء ميزان مدفوعات سليم وعملة مستقرى على حساب زيادة الجوع ، وسوء التغذية

(السيد ماير)

والبطالة . ويتمثل التحدي في ضمان أن تكون عملية التكيف مقبولة وعادلة من الناحيتين الاجتماعية والسياسية . وبعبارة أخرى ، لابد من تكملة المشروطية المرتبطة بالمساعدة المالية الدولية بالتزام وطني ودولي حازم بانتهاج سياسات الحماية الاجتماعية والنهوض الاجتماعي على النحو المجمل في معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية .

٦٨ - وأضاف قائلا إن المؤسسات المالية الدولية تؤيد بصورة متزايدة سلامة السياسة الاجتماعية ، كما ينعكس التشديد المتجدد على هذا الموضوع في التأييد الواسع النطاق لعقد مؤتمر قمة اجتماعي . ومنظمة العمل الدولية ملتزمة التزاما قويا بالتوصل الى اتفاق بشأن الاجراءات المنتقاة الرئيسية التي تركز على التخفيف من حدة الفقر وتقليله وترويج السياسات التي تعزز توفير فرص العمل ، وتحسين الموارد البشرية وتعزيز الترابط الاجتماعي .

٦٩ - ومضى قائلا إن الاضطرابات المالية الأخيرة قد أكدت مرة أخرى الحاجة الماسة لوضع سياسات وآليات عالمية إقليمية مترابطة ومتساوقة لتحكم العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية . ولايزال العالم الصناعي والمجتمع الدولي ككل ملتزمين بمساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لتحقيق التحسين الهيكلي والاجتماعي ، وجميع الحكومات والمؤسسات الدولية عاقدة العزم على مكافحة ارتفاع مستويات البطالة بدرجة غيـــر مقبولة . بيد أن الأوضاع السائدة لا تسمح بتحقيق التنمية العادلة ورفع مستويات العمالة ، كما أن آفاق تحقيق معدلات مرتفعة لخلق الوظائف ليست مشرقة جدا في البلدان النامية أو البلدان الصناعية . وفي البلدان الأخيرة ، تتمثل المشكلة بوجه خاص في عدم كفاية نوعية الوظائف ، وكذلك عدم كفاية كميتها .

٧٠ - واسترسل قائلا إن أية استراتيجية تهدف الى تنمية أسواق العمل العالمية المتسمة بالكفاءة والعدالة والتوزيع الأمثل للقوى العاملة العالمية لابد أن تقوم على أن القدرة التنافسية في حد ذاتها لا تجدي ما لم يوجد طلب كاف على السلع والخدمات . ولذلك لابد من بذل كافة الجهود لاستغلال الفرص التي يتيحها التبادل الحر في نظام تجاري يتزايد اتسامه بالطابع الدولي لخلق الطلب وإدرار الدخل عن طريق خلق الوظائف في المناطق المنكوبة بالفقر .

٧١ - السيد غيريرو ، الفلبين ، نائب الرئيس ، تولى رئاسة الجلسة .

٧٢ - السيد كبير (بنغلاديش) : قال في حين أن بلاده قد شجعها تزايد الاهتمام باستخدام تدابير أمنية جماعية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتزايد التركيز على المسائل المتصلة بالتنمية ، فإن القلق

(السيد كبير ، بنغلاديش)

يساورها كذلك لتواصل فترة الركود في الاقتصاد العالمي ولأن البيئة الاقتصادية العالمية البالغة الصعوبة والمتصفة بعدة ظواهر من بينها نزعة الحماية وعدم كفاية تدفقات رأس المال وإنكماش الأسواق وتقييد نقل التكنولوجيا ما زالت تسبب إحباطا للجهود الجريئة التي تبذلها البلدان النامية من أجل تخفيف وطأة الفقر وتنمية الموارد البشرية وبلوغ التنمية المستدامة .

٧٣ - وأضاف أن بنغلاديش تعتقد بشدة أن توسيع رقعة التجارة وسيلة مهمة لتنشيط النمو والتنمية في البلدان النامية ، وأن القلق يساورها بسبب عدم إحراز تقدم في جولة أوروغواي . فهذه المفاوضات ينبغي اختتامها في أسرع وقت ممكن وتضمينها أحكاما تنص على تقديم امتيازات خاصة لأقل البلدان نموا . وقال إن وفد بلاده يولي تنفيذ التزام قرطاجنة أهمية كبيرة ؛ لأنه يعتقد أن تعزيز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أمر ذو أهمية حاسمة بالنسبة للرخاء الاقتصادي للبلدان كافة . وأضاف أن وفده يناشد كذلك البلدان المتقدمة النمو أن تنفذ ما تم الاتفاق عليه دوليا من تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية ويود أن يؤكد على الحاجة لزيادة الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية ، التي يمكن للشركات عبر الوطنية أن تضطلع بدور حيوي فيها .

٧٤ - وأعرب عن أمله في أن يتمكن المجتمع الدولي من إيجاد حل دائم لتخفيف العبء الهائل للديون التي تثقل كاهل البلدان النامية وللمشكلة الحرجة المتصلة بخدمة هذه الديون . كما أعرب عن تأييد وفد بلاده للمقترح المتعلق بإنشاء لجنة استشارية تُعنى بالديون والتنمية .

٧٥ - واستطرد قائلا إن النظام النقدي الدولي الحالي يحتاج إلى إصلاح هيكلي حتى يتسنى له تلبية مطالب الحالة الدولية الراهنة . وهناك أيضا حاجة ماسة لتوفير مزيد من السيولة الدولية والتمويل الإنمائي ولا سيما للبلدان النامية . وستفيد البلدان النامية كذلك من التعاون الأكثر فعالية بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز .

٧٦ - وأوضح المتحدث أنه على الرغم من أن إحصاءات الانتاج العالمي للأغذية لم تكن مشجعة في السنوات الأخيرة ، فإن بنغلاديش تمكنت من إحراز نجاح هام في إنتاج الأغذية ، وهي تعتقد أن الاستراتيجيات الوطنية للأغذية تظل وسيلة مفيدة للغاية في تعزيز إنتاج الأغذية والاعتماد على الذات في مجال الأغذية وزيادة توفر الغذاء للجميع .

(السيد كبير ، بنغلاديش)

٧٧ - وأوضح أن وفد بلاده يولي العلاقة بين السكان والتنمية والبيئة أهمية كبيرة ويرى أن تضافر الجهود أمر لازم لإبطاء النمو السكاني في كثير من البلدان النامية . وعليه ، فهو يرحب بعقد المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في عام ١٩٩٤ .

٧٨ - وأشار إلى أنه يترتب على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء أن تتشاطر المسؤولية عن الحفاظ على قوة الدفع التي ولدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وعن ترجمة أهدافه إلى واقع وذلك حماية للمستقبل المشترك للجنس البشري ولبقائه . وبناء على ذلك فإن وفد بلاده يدعم إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة .

٧٩ - وفيما يتعلق بإعادة هيكلة الأمم المتحدة وإنعاشها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات ، أوضح المتحدث أن أي إصلاح في هذا المجال يجب أن يرتكز على مبادئ أساسية هي المساواة في السيادة والديمقراطية والوضوح .

٨٠ - وتحدث بعد ذلك عن استعراض الأنشطة التنفيذية الذي يتم كل ثلاث سنوات ، فأعرب عن موافقة وفده الكاملة على الحاجة الى اتباع نهج أكثر تنسيقا للاضطلاع بالأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري ، وعلى وجوب معالجة هذه المسألة بأسلوب شامل ؛ لأنه ينبغي أن تتوفر لمثل هذه الأنشطة الموارد المالية الكافية على أساس مستديم ومتوقع .

٨١ - وأضاف أن الحالة في أقل البلدان نموا قد ازدادت سوءا على مر الأعوام . وعلى المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته بموجب برنامج العمل الخاص بتلك البلدان لفترة التسعينات ، إذ أنه في حالة عدم توفر موارد إضافية واستثنائية وعدم توفر زيادة في انفتاح الأسواق ستظل مساعيها الانمائية متسمة بخيبة الأمل .

٨٢ - وأشار الى ضرورة تعزيز قدرة البلدان النامية على التصدي للحالات الطارئة بما في ذلك الكوارث الطبيعية والبشرية ، ولذا فهو يرحب بإنشاء مكتب منسق شؤون الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ بوصفه خطوة في طريق الجهود المبذولة لمعالجة هذه الحالات الطارئة .

٨٣ - وفي الختام ، حث السيد كبير على تبني جدول أعمال عالمي للبيئة يتضمن بكل وضوح مسار عمل جديد يرمي الى إنعاش النمو الاقتصادي والتنمية ، إذ نظرا لأن مستقبل الجنس البشري مترابط ، تغدو الجهود الجماعية القائمة على تبادل الثقة والتعاضد أمرا لازما لابد منه .

٨٤ - السيد ترينه إكسوان لانغ (فييت نام) : قال إن من دواعي خيبة الآمال أن نلاحظ أنه للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية ينخفض الانتاج والدخل العالميان في عام ١٩٩١ . وليس ببعيد أن يكون الانتعاش الاقتصادي ضعيفا بصورة غير مألوفة . وإن معظم البلدان النامية ، عدا قليلا منها ، تواجه في الوقت الراهن احتمالات قاتمة متزايدة في أمر إنعاش النمو والتنمية فيها لأن الجهود المضنية التي تبذلها من أجل التكيف لا تحرز إلا تقدما ضئيلا ، ويرجع سبب ذلك ، في جانب كبير منه ، الى البيئة الاقتصادية الدولية غير المؤاتية .

٨٥ - وأضاف أن استمرار خيبة المساعي الاصلاحية التي تبذلها البلدان النامية من أجل تعزيز النمو والتنمية بسبب ألوان الظلم التي لم تزل تتسم بها العلاقات الاقتصادية الدولية يعد وصمة عار في جبين مفهوم المشاركة العالمية والتسليم بحقائق الترابط الواقعة في العالم المعاصر . وفي هذا الصدد ، ينبغي التأكيد من جديد على أن خلق بيئة اقتصادية دولية مؤاتية للمساعي الجاهدة التي تبذلها البلدان النامية مسؤولية أخلاقية وعملية في آن معا يقع عبء تحملها ، بشكل رئيسي ، على كاهل البلدان الصناعية . وينبغي إعطاء الأولوية للمسائل الملحة مثل زيادة الموارد المالية المقدمة الى البلدان النامية وإزالة القيود والعقبات التمييزية التي تعترض سبيل صادرات البلدان النامية الى أسواق البلدان الصناعية وإزاحة العراقيل التي تعوق نقل التكنولوجيا التي تحتاج اليها برامج البلدان النامية الرامية الى تحقيق تنمية مستدامة بيئيا .

٨٦ - وأعرب عن مشاطرة وفد بلاده الرأي القائل بأن التغيرات المثيرة والعميقة التي شهدتها الساحة السياسية والاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية تتيح اليوم للأمم التحدة فرصة غير مسبوقة للاضطلاع ، بفعالية ، بالدور الذي أسنده اليها الميثاق في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحيوي . لقد حان الوقت ، في واقع الأمر ، لأن تتصدى منظومة الأمم المتحدة للتحدي البالغ الأهمية المتمثل في بلوغ الغايات والأهداف المتفق عليها بالفعل في شتى القرارات والالتزامات التي تم التوصل اليها بتوافق الآراء . وهذا هو الإطار الذي ينبغي أن تتم فيه متابعة مسألة إنعاش وإعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة بنشاط في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من المجالات .

٨٧ - واستدرك قائلا إن الحاجة الى الإصلاح وإعادة الهيكلة لا تقتصر على منظومة الأمم المتحدة وحدها . فقد شرعت فييت نام منذ عام ١٩٨٧ في انتهاج سياسات واتخاذ تدابير ترمي الى تحقيق الاصلاح الاقتصادي والتجديد الشامل . وقد تحقق أحد أهم المنجزات الأولية ، في القطاع الزراعي حيث انتقلت فييت نام من بلد مستورد دائما للأرز الى بلد مصدر له للعام الرابع على التوالي في عام ١٩٩٢ . ومن المنجزات البارزة الأخرى التي حققتها تعزيز التجارة والصادرات حيث أولت بلاده أولوية قصوى لتوسيع نطاق علاقات التعاون وزيادة رقعة التجارة لتشمل البلدان والمنظمات الاقتصادية كافة . ولذا فهي ترحب بالقوة الدافعة التي اكتسبها في عام ١٩٩١ النمو الحيوي في التعاون من أجل تحقيق التنمية والرخاء في منطقة جنوب شرق آسيا ، فضلا عن منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأكثر اتساعا .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠